يجب أن ينخفض معدل العدوى

ينتشر متغير الفيروس الجديد بسرعة وتزيد معدلات الإصابة. وقد اتخذت البلديات التي تفشت فيها العدوى إجراءات صارمة. إذا لم ينخفض معدل العدوى، يجب على الحكومة إقرار تدابير وطنية جديدة بشكل سريع.

- عدد المرضى في المستشفيات آخذ في الازدياد وكذلك عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى العلاج في وحدات العناية المركزة. هذا يبعث على القلق، تقول رئيسة الوزراء إرنا سولبرج.
- يجب علينا أن نحد من العدوى، لأن الفيروس الجديد ينتشر بشكل أسهل ويمكن أن يؤدي إلى مرض أكثر خطورة.

التدابير المحلية

فيما يتعلق بالوباء، تم بالفعل تنفيذ عدد من التدابير التى تسري فى جميع أنحاء البلاد. وفى حالة تفشى العدوى على المستوى المحلي، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من التدابير المحلية التدخلية. من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تتصرف البلديات بسرعة.

- يجب على البلديات، التي بذلت جهدًا رائعًا خلال الجائحة، اتخاذ التدابير اللازمة والكافية فور اكتشافها للعدوى. يجب على طبيب البلدية أن يتخذ إجراءات فورية لوقف انتشار العدوى إذا استغرق الأمر وقتًا قبل أن يتمكن المجلس البلدي من الانعقاد، كما يقول وزير الصحة وخدمات الرعاية بنت هوي.

يجب على البلديات التي تفشت فيها العدوى تنسيق الإجراءات سريعا مع البلديات المجاورة لمنع انتشار العدوى.

ويجب على أطباء البلديات في البلديات المتأثرة ضمان العمل بشكل مشترك بشكل سريع إذا استغرق الأمر وقتًا للتنسيق بين البلديات.

التدابير الإقليمية

تعلن الحكومة عن أنها ستتصرف بسرعة وتتدخل إذا تأخرت الإجراءات وكان هناك خطر من انتشار العدوى. سيتم، من بين جملة أمور ، النظر في تطبيق التدابير الإقليمية التي حددتها الحكومة في المواقف التالية:

- حيثما تتطلب الحاجة الملحة تنظيمًا سريعًا ومنسقًا، أو عندما تستغرق عمليات اتخاذ القرار في البلديات وقتًا طويلاً،
- عندما تريد البلديات ذات الاحتياجات المتشابهة في نفس المنطقة تدابير مختلفة،
- عندما يكون هناك شك حول ما إذا كان مستوى العمل في منطقة ما كافياً لتقليل العدوى،
- إذا كانت هناك اعتبارات وطنية أخرى تتطلب ذلك، على سبيل المثال القدرة الاستيعابية للخدمات الصحية المتخصصة.

تخضع عدد كبير من المواطنين بالفعل لإجراءات صارمة للغاية. ففى الأسبوع الماضى، فرضت الحكومة قيودًا في عدة بلديات في مقاطعتى فيستفولد وتيليمارك. وسكان أوسلو يخضعون لقيود صارمة منذ عدة أشهر.

التدابير الوطنية

- إذا نجحنا معًا في الحد من العدوى من خلال تطبيق التدابير المحلية والإقليمية، فيمكننا تجنب المزيد من التدابير الوطنية المشددة التي ستؤثر أيضًا على المناطق حيث معدل العدوى أقل. ولكن إذا تبين أن الإجراءات المحلية والإقليمية والوطنية التي لدينا اليوم غير كافية للحد من العدوى، فسيتعين علينا تقديم تدابير وطنية أكثر صرامة، كما تقول رئيسة الوزراء إرنا سولبرج.

لا تنصح مديرية الصحة النرويجية والمعهد الوطني للصحة العامة الحكومة بإقرار تدابير وطنية أكثر صرامة في الوقت الحالي، لكنهم يقومون بتقييم الوضع يوما بيوم بالتعاون مع وزارة الصحة وخدمات الرعاية.

هذه هي التدابير الوطنية الأكثر صرامة التي سيتم إقرارها إذا لم تكن التدابير الحالية كافية للحد من انتشار العدوى:

- التوصية بالحفاظ على مسافة مترين من الآخرين باستثناء الأشخاص الذين ينتمون لنفس الأسرة المعيشية أو الأشخاص الوثيق الاتصال مع الأشخاص الذين يعيشون لوحدهم.
- التوصية بحد أقصى عشرة جهات اتصال خاصة في الأسبوع، بالإضافة إلى استقبال خمسة ضيوف كحد أقصى.
- حظر تقديم المشروبات الكحولية.
- حظر الأنشطة الرياضية والترفيهية المنظمة داخل المباني للكبار، مع استثناء كبار الرياضيين المحترفين من الحظر.
- إغلاق مراكز اللياقة البدنية وحمامات السباحة، بإستثناء التدريب على السباحة للأطفال وأنشطة إعادة التأهيل.
- إغلاق المرافق الترفيهية مثل مدن الملاهي وصالات البنغو وما شابه.
- يجب على صاحب العمل التأكد من أن الموظفين يعملون من المنزل في جميع أماكن العمل حيث ذلك ممكن عمليًا.
- عدد أقل من المشاركين في الأحداث والفعاليات:
  - في الداخل: 20 شخصًا بمقاعد ثابتة ومخصصة (انخفاضًا من 100)
  - فى الداخل: 50 شخصًا فى الجنازات ومراسيم توديع الموتى (انخفاضًا من 100) -
  - في الداخل: 50 شخصًا في الأحداث التي تقام لمن هم أقل من 20 عامًا – فقط مشاركون من نفس البلدية
  - فى الهواء الطلق: 50 شخصًا فى الأحداث (انخفاضًا من 200 شخصًا أو 600 شخصًا بمقاعد ثابتة ومخصصة)

النظر فى التوصيات التى قدمت فى شهر يناير

إذا رأينا أن هناك مزيدا من الحاجة لذلك، فستنظر الحكومة أيضًا فى إعادة العمل بالتوصيات التى قدمت فى شهر يناير، بما في ذلك:

- التوصية بعدم استقبال زيارات منزلية لمدة أسبوعين
- تأجيل جميع الأحداث

- تطبيق التدريس الرقمي في الجامعات والكليات الجامعية والكليات المهنية
- تطبيق مستوى التدابير الأحمر على المدارس المتوسطة والثانوية
- يجب على البلديات التي تعاني من ارتفاع ضغط العدوى أن تأخذ في الاعتبار تطبيق المستوى الأحمر في المدارس الابتدائية ورياض الأطفال

- حتى لو لم نقدم تدابير وطنية جديدة اليوم، أود أن أذكركم بالتوصيات التي تنطبق. يجب على الجميع، في جميع أنحاء البلاد، الحد من المخالطة الاجتماعية. إذا كنت ستقابل شخصًا خارج المنزل، فمن الأفضل أن تفعل ذلك في الهواء الطلق. لا تسافر للخارج. يجب تجنب السفر الداخلي غير الضروري. يجب أن يعمل كل شخص لديه الفرصة لذلك العمل من المنزل. تقول سولبرج إنه يجب إلغاء أو تأجيل الأحداث التي تجمع أشخاصًا من بلديات مختلفة.

السفر وعطلة عيد الفصح

لغاية 15 أبريل، تنطبق نصيحة عدم السفر إلى الخارج، ما لم يكن ذلك ضروريًا للغاية. هذا يعني أن الأشخاص الذين يعيشون في النرويج ينبغي ألا يسافروا إلى الخارج خلال عطلة عيد الفصح.

يجب أيضًا أن يأخذ النرويجيون والأشخاص الذين يعيشون في النرويج والذين هم الآن في إجازة خارج البلاد في الاعتبار أن الحكومة تنظر في توسيع نظام فندق الحجر الصحي ليشمل مجموعات جديدة. هذا يعني أن الأشخاص الذين يسافرون في رحلات ترفيهية إلى الخارج الآن، ربما يتعين عليهم الدخول في الحجر الصحي في الفنادق عند عودتهم إلى الوطن.

ستنظر الحكومة أيضًا في تشريع شرط ينص على أن أولئك الذين يقومون بإجراء الحجر الصحي في المنزل يجب أن يكون لديهم غرف نوم منفصلة وحمام خاص، وأن يكونوا قادرين على الحفاظ على مسافة مترين من بعضهم البعض.

أما بالنسبة لأولئك الذين يرغبون في قضاء العطلة في النرويج، فستعود الحكومة بتوصيات أكثر تحديدًا لعطلة عيد الفصح. ستعتمد الوسيلة التي سيتم اتباعها بالنسبة لهؤلاء على تطور العدوى في المستقبل القريب.

- تريد الحكومة الآن مناشدة النرويجيين الذين يعيشون في الخارج، بما في ذلك الطلاب، على عدم العودة إلى النرويج في عطلة عيد الفصح، كما يقول وزير الصحة هوي.

توصي الحكومة أيضًا بالتخطيط للتعليم الرقمي في الجامعات والكليات الجامعية في الأسبوع الأول بعد عيد الفصح.

تعديلات على التدابير الإقليمية للبلديات التي ينظمها الفصل 5 أ

بناءً على توصية من مديرية الصحة النرويجية والمعهد الوطني للصحة العامة ، قررت الحكومة تعديل الفصل 5 أ في لائحة covid-19، بحيث يمكن لـ 30 شخصًا في البلديات التي تغطيها التدابير الأكثر صرامة التواجد في الداخل أثناء الجنازات ومراسيم توديع الموتى. يعد هذا تشديدًا مقارنة بالتدبير الحالي الذي يسمح بحصور 100 شخص، نظرًا للحاجة إلى الحد من انتشار العدوى وتسهيل تتبع العدوى.

كما سيتم تشريع السماح بحضور العروسين والمأذون و شاهدين في حفلات الزفاف في هذه البلديات، وبفتح دور العبادة الدينية والعقائدية لهذا الغرض. تبرر الهيئات هذا الاقتراح على أساس أنه يمكن أن تكون هناك عواقب قانونية كبيرة محتملة لعدم القدرة على الزواج وأن حضور هؤلاء يمكن تبريره من حيث السيطرة على العدوى.

المدارس ورياض الأطفال

لا تقوم الحكومة بإجراء تغييرات على المستوى الوطني للتدابير الخاصة بالمدارس ورياض الأطفال.
ستنظر وزارة التعليم والبحوث في التعديلات في إرشادات مكافحة العدوى، في نفس الوقت الذي تنظر فيه في التدابير الأخرى التي تمكن رياض الأطفال والمدارس من أن تظل مفتوحة.